مرفوع بلا الاولى والثانية لانهما وان كانتا عاملتين الا انهما هنا
متماثلتان فيجوز ان تعملا في اسم واحد عملا واحدا كما يجوز ان زيدا
وان عمرا قائمان وان تقدر لكل خبر على حدته كذا في التفتازاني والفاضلين
وكتب عليه يس قوله فالمقدر خبر عن مجموعهما ظاهره انه خبر عن
مجموع المبتدأين اللذين كل منهما مجموع لا واسمها وفيه ان الاخبار
عن مجموع لا واسمها يستلزم عدم تسلط النفي على الخبر وذلك خلاف
كون لا لنفي الجنس بمعنى ان الخبر عن جنس الاسم فلا بد من تاويل
هذا الكلام كان يراد ان الخبر للاسمين المتصلين بلا لا انهما مع لا اهم
بعضهم تقرر وكتب الروداني قوله متماثلتان اي لفظا ومعنى
فلا يرد ان زيدا من جلس وقعد زيد ليس فاعلا لهما بل باحدهما
لعدم تماثل الفعلين لفظا هذا والحق المتجه ان رفع الخبر في ذلك
وفي نحو ان زيدا وان عمرا قائمان انما هو لمجموع الحرفين لا بكل واحد
بعقل معمول لعاملين لامتماثلين ولا مختلفين لاستحالة
اثرين مؤثرين مطلقا ولان قائمان لكونه مثنى لا يخبر به عن
كل من الاسمين لكونه مفردا بل عن مجموعهما فلزم كونه معمولا
لمجموع الحرفين وكذا نحو زيد وعمرو قائمان فالرافع
للخبر مجموع الاسمين مثل لزيدان قائمان ولا فرق الان الكلمة
في الاول نحو العطف وفي الثاني ما لصيغة ولا اثر له اه واقتصر
في المغني على تقدير خبر لكل عند تميز بس قوله فاما الرفع الخ سبويه
رفع الثاني مع فتح الاول قوله على محل لا مع اسمها الخ
فالعطف على عطف المفردات والخبر المحذوف مشترك عنهما معا وفي
عبارة البسم هنا وفيما يأتي التسمح التقدير بمائة والمحذوف الحقيقة
للاسم فقط باعتبار قبل دخول لا فلا تغفل قوله فان محلهما

علق منع النصب على رفع الاول فافهم اذا كان مفتوحا
او منصوبا بان كان مضافا او شبهه جاز فيه الاوجه الثلاثة
قوله صالحا لعمل لا بان كان نكرة قوله لقيس رفعه اي بالابتدا
او بالعطف على محل لا مع اسمها لا باعمال لا اذ عمل ليس لان العاملة
عمل ليس تختص ايضا بالنكرات قوله ومعزا مفعول مقدم
لافتخر لان فاء زايدة للتحسين فلا تمنع من عمل ما بعدها
فيما قبلها فقوله اجزفيه الخ حل معنى لا حل اعراب ونفتا
عطف بيان او بدل ولبني صفة نفتا وبلى صفة ثانية
هذا ومن النعت المذكور قولهم لا ماء باردا لعندنا فالثانية
نعت للاول فيجوز فيه الاوجه الثلاثة لانه يوصف بالاسم
الجامد اذا وصف بمشتق نحو مررت برجل رجل صالح
ونبني نفتا مفتوحا ولا بد من تنوين باردا لان الوصف
لا تركب اربعة اشياء ولا يصح ان تكون ما الثانية تاكيدا
لفظيا ولا بد لانه مقيد بالوصف والاول مطلق فليس
مرادفا حتى تكون تاكيدا ولا مساويا حتى تكون بدلا كما
في التوضيح وتم قاله يحيى وقيل هو تاكيد لفظي وقد
جوزوا التاكيد مع الوصف كقوله تعالى فامهل الكافرين امهلهم رويدا
وقال في التسهيل يجوز كونه عطف بيان او بدلا لجواز كونهما
او ضح من المتبوع ووجه الرودانى جواز كونه تاكيدا او بدلا
بانه لا مانع من اعتبار كون وصف الثاني طاريا بعد التاكيد
او الابدال او يكون وصف الاول محذوفا لدلالة وصف الثاني
عليه وفيه بحث لانا ما ذكرنا من الوجهين انما يصح لو جعلا التاكيد
او البدل لان حاصل الوجه الاول اتحاد اللفظين اطلاقا وحاصل

طيبة